وان كان فوق حد القرب لكن ينبغي ان محله مالم يعد سعيه الى الماء سفرا والا لم يلزمه السعي اليه اخذا من قولهم في اقسام العبادة ان ما بها انه لا يلزمه الانتقال عنها ثم تنبيه لو خاف برد الماء وعجز عن تسخينه في الحال لكن يعلم وجود حطب في مكان اذا ذهب اليه لا يرجع الا بعد ضروج الوقت فالذي يظهر انه يجب عليه قصد الحطب ليسخن به الماء وان ضرج الوقت ه برماوي فلو تيقنه برؤيته اليه او بوصول الماء اليه ولو اقترب التقديم والتاخير بفضيلة فهو اولى مطلقا قال اضر الوقت اي بان يبقى منه وقت يسع الصلاة كلها والاجزاها فيه وصورة المسئلة ان يكون المحل يغلب فيه فقد الماء والا وجب التاخير وان ضرج الوقت وهذا كله اذا اراد الا قتصار على صلاة واحدة فان صلاها بالتيمم اول الوقت ثم اعادها اضر مع الكمال فهو الغاية في احراز الفضيلة وقولهم الصلاة بالتيمم لا تستتبع اعادتها بالوضوء محله فيمن لا يرجو الماء بعد بقرينة سياق كلامهم والفرق بين من يرجو ومن لا يرجو ان تعاطي الصلاة مع رجاء الماء لو على بعد تفوت فندبت الاعادة بخلاف تعاطيها مع عدم رجاء الماء اصلا فلا تفوت فيه فلم يطلب له اعادة ويلحق ان محل افضلية التاخير مشروط بار بعة شروط ان يتيقن الماء اضر الوقت بحيث يسع الطهر والصلاة وان يكون المحل يغلب فيه الفقد او يستوي الامران والا وجب وان ضرج الوقت وان يريد الا قتصار على صلاة واحدة وان لا يفترت التقديم بنحو جماعة فانتظار افضل والا يجب وان تيقنه في منزله على المعتمد عند م ر خلافا لما مر عن شم البهجة ابلغ منها اي من الصلاة بالتيمم اوله لان تاخير الصلاة الى اضر الوقت جائز مع القدرة على الماء انها اوله وال يجوز التيمم مع القدرة على الوضوء شم البهجة وهو بيان للابلغية وان ظنه اي وجود الماء عدمه فتارة يظن وتيقن اوزيادة الم اي وان لم يحدث مرض وضرج بما ذكر نحو صداع يسير ووجع ضرس وحمى فانه لا يتيمم له وكذلك مجرد التالم حالة الاستعمال في عضو بضم اوله وكسر فلم يخش قطعه في السرقة او المحاربة بخلاف ما استحق قطعه فقد الرجا الفور عنه من تغير لون كصفرته او سواده او نحول اي هزال استحثاث اي ضئولة كالحشفة ونقرة اي نقرة وحمة تزيد كالسلعة

المهنة

المهنة بفتح الميم اوله وكسر ثانيه وهي الخدمة للمروءة بضم الميم وفتحها وهي صفة يمدح المتخلق بها وهي الآن اما قليلة جدا او معدومة قال بعض الافاضل

مررت على المروة وهي تبكي ... فقلت على ما تنتحب الفتاة

فقالت كيف لا ابكي واهلي ... جميعا دون خلق الله ماتوا

في الباطن وهو ما تحكم الظم المذكور ولو في رقيق لان نقص قيمته غير متحقق غالبا وبه فارق الزيادة على ثمن مثل الماء فانها لا تجب وان قلت لتحقق النقص عدل في الرواية وهو المسلم البالغ العاقل ولو كان عبدا او امراة ولا تكفي التجربة وكذا في العطش كما سيشير الشارح اليه وتكفي معرفة نفسه ان كان عارفا ويكفي تصديق غير العدل كالفاسق والكافر اذا وقع في قلبه صدقه فالمدار على التصديق لا العدالة ولو تيمم وصلى بدون ذلك لزمه الاعادة وان وجد الطبيب بعد ذلك واخبر بجواز شربها ولا يحتاج في اخبار الطبيب الى كل وضوء مثلا مالم يحتمل فيه عدم الضرر فيجب سؤاله فلو تعارض طبيبان فاكثر قدم الاوثق فان تساووا قدم الاكثر عددا فان تساووا تساقطوا كما في الاخبار بتجسس الماء على البهجة حيوان محترم ولو ذميا ومتامنا او معاهدا او بهيمة فخرج المرتد وتارك الصلاة والحربي والخنزير فلا يجوز صرف الماء اليه ويجب بعضهم جواز صرفه اليه ان احتاج المحترم اليه كان يكون عاد مه ولم يستغن عنه في المستقبل فلم ان يدخر له يجب عليه ويجب الوضوء به سواء ظن وجوده في غدر ام لا حيث لم يتحقق وغاية بعضهم وان رجى الماء في غده فلو وصلوا الى الماء وفضلت معهم فضلة هل يجب عليهم القضاء اولا ينظر ان قدروا على انفسهم او اسرعوا السير ولم يخش فوت ذلك لم يقضوا والا بان ساروا على العادة ولم يقدروا قضوا اي الصلاة الاضيق بناء على ما نقل عن م ر كمن قال قال والوجه الوجيه انه يقضي كل صلاة لانه يصدق عليه انه تيمم لها مع وجود ما هذا اذا كان المسئول بينهم والا قضى صاحب الماء فقط او غيرها كالمغصوب والمنفعة فتيمم مع وجوده شك عند ازالة النجاسة وعبارة غيره وجرم تطهيره به اي وهو شامل للاستجمار به فتعين الحجر وهو ظم واما ازالة النجاسة عن